وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 23 مارس 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع وسط زيادة مفاجئة في مخزونات الخام الأميركية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفض النفط في التعاملات الآسيوية أمس الأربعاء ليقلص مكاسبه على مدار يومين متتاليين بعد أن أظهر تقرير صناعي ارتفاع مخزونات الخام الأميركية بشكل غير متوقع الأسبوع الماضي في إشارة إلى احتمال ضعف الطلب على الوقود.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت، التي ارتفعت أكثر من 3 ٪ هذا الأسبوع، 55 سنتًا أو 0.73 ٪ إلى 74.77 دولارًا للبرميل في الساعة 0755 بتوقيت غرينتش، وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 59 سنتًا أو 0.85 ٪ إلى 69.08 دولارًا.

وقالت مصادر إن بيانات من معهد البترول الأميركي، يوم الثلاثاء، أظهرت ارتفاع مخزونات الخام الأميركية بنحو 3.3 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 17 مارس.

سيترقب التجار والمحللون بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الأربعاء لمعرفة ما إذا كانت تؤكد علامات ضعف الطلب على النفط الخام.

وقال المحللون في بنك أي ان جي في مذكرة للعملاء: «مع ذلك، سيكون المفتاح للأسواق اليوم هو اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة وسط استمرار حالة عدم اليقين بشأن ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سيبقي أسعار الفائدة أو يرفعها بمقدار 25 نقطة أساس».

تنتظر الأسواق نتيجة ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه أكثر قرارات سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي تحديًا في الآونة الأخيرة، بعد الاجتماع، من المتوقع أن يكشف الرئيس جيروم باول عن توقعات اقتصادية جديدة ومسار البنك المركزي لرفع أسعار الفائدة.

على الرغم من توقعات السوق بزيادة سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، يقول بعض كبار مراقبي البنوك المركزية: إن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يوقف المزيد من زيادات أسعار الفائدة مؤقتًا أو يؤخر إصدار توقعات اقتصادية جديدة بسبب الاضطرابات في القطاع المصرفي العالمي، وقد يساعد التوقف المؤقت في رفع أسعار الفائدة على تأجيج النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الطلب على الوقود.

سجلت أسعار النفط أكبر انخفاض لها في أشهر الأسبوع الماضي، بعد إخفاقات البنوك الأميركية البارزة التي بدأت في 10 مارس وأزمة في بنك كريدي سويس في أوروبا، ساعد الإنقاذ الطارئ لبنك كريدي سويس خلال عطلة نهاية الأسبوع على انتعاش أسعار النفط.

ووصف مسؤولو أوبك + ومديرو صناديق التحوط والمشاركون في سوق النفط الانخفاض الأخير في أسعار النفط بالمضاربة وأصروا على أن زيادة الطلب ستدفع الأسعار إلى مستويات أعلى في الأشهر المقبلة، لاحظ المحللون أيضًا أن الاضطرابات في القطاع المصرفي الأميركي يمكن أن تدعم هذه الأساسيات على المدى المتوسط.

وقال محللون من بنك إيه إن زد في مذكرة صباح الأربعاء «هناك مخاوف من أن العرض قد يتضرر أكثر من الطلب وسط الأزمة المصرفية، كما أن إنتاج النفط الصخري الأميركي معرض للخطر أكثر من تشديد شروط الائتمان من البنوك الأميركية الإقليمية».

ومنذ أكثر من عام بقليل، حظرت حكومة الولايات المتحدة استيراد الخام الروسي والنفط والزيوت ومنتجات تقطيرها، ومنتجات الفحم والغاز الطبيعي المسال، في حين أن الولايات المتحدة لم تكن قريبة من الاعتماد على سلع الطاقة الروسية مقارنة بالدولة الأوروبية العادية، إلا أنها لا تزال تستورد كمية كبيرة من النفط الخام والنفط والزيوت غير المكتملة، مما يجعل مهمة استبدال تلك الإمدادات في وقت قصير تحديًا لشركات الطاقة. في الواقع كانت البصمة الأميركية لروسيا تنمو باطراد في السنوات التي سبقت الغزو. ولحسن الحظ، تمكن المنتجون والمصافي في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية من التدخل وملء الفراغ الذي خلفه إزالة النفط والغاز الروسي.

وكان النفط أكبر سلعة طاقة استوردتها الولايات المتحدة من روسيا من حيث الحجم في عام 2022، حيث زادت الواردات لمدة ثلاث سنوات متتالية لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 673 ألف برميل يوميًا. كانت ثاني أكبر سلعة مستوردة هي الزيوت غير المكتملة.

بدلاً من شراء المنتجات النهائية مثل البنزين أو وقود الطائرات من روسيا، استوردت الولايات المتحدة بشكل أساسي زيوتًا غير مكتملة، وهي في الأساس مواد وسيطة تستخدم في المصافي والمكونات المستخدمة في صنع سوائل أخرى. شكلت الزيوت غير المكتملة ما يقرب من 75 ٪ من 474000 برميل في اليوم في المنتجات التي استوردتها الولايات المتحدة من روسيا في عام 2021، بانخفاض من 82 ٪ في العام السابق.

ومن المثير للاهتمام أن الولايات المتحدة استوردت فقط كميات محدودة من الخام الروسي قبل الحظر. ففي عام 2021، اشترت الدولة 80 ألف برميل في اليوم من الخام الروسي، وهو انخفاض كبير عن ذروة عام 2010 عند 269 ألف برميل في اليوم، واعتادت الولايات المتحدة على شراء النفط الروسي جزئيًا لتغذية المصافي التي تتطلب خامًا يحتوي على نسبة عالية من الكبريت لإنتاج الوقود بأعلى طاقاته، وتم تصميم العديد من مصافي التكرير الأميركية أيضًا منذ سنوات عديدة لاستخدام درجات أثقل من الخام عندما كانت الإمدادات المحلية أقل.

في وقت، لعبت أوبك دورًا كبيرًا في ملء الفراغ المتبقي بعد الحظر، إذ نمت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام من الكارتل بمقدار 101000 برميل في اليوم من 2021 إلى 2022، مع زيادة التدفقات من المملكة العربية السعودية والعراق بمقدار 100,000 برميل في اليوم و92,000 برميل في اليوم، على التوالي.كما تمكن العديد من منتجي النفط الخام في أميركا اللاتينية من اكتساب حصة سوقية في الولايات المتحدة بعد خروج روسيا، وعززت البرازيل وغيانا والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين من الإمدادات إلى الولايات المتحدة، ومن المثير للاهتمام أن بعض المصافي الأميركية تمكنت من تأمين الإمدادات من المنتجين الذين لم تكن لديهم علاقات تجارية من قبل. على سبيل المثال، في العام الماضي، استوردت شركة مونرو للطاقة الخام من الأرجنتين لأول مرة على الإطلاق بعد دخول الحظر حيز التنفيذ، كما أنه يساعد في أن طاقة المصب في الولايات المتحدة كانت في انخفاض على مر السنين مع إغلاق المصافي الأخير الذي أدى إلى توقف نحو مليون برميل في اليوم من الطاقة الإنتاجية منذ منتصف عام 2019

ولعبت الدول الأعضاء في أوبك أيضًا دورًا مهمًا في استبدال المنتجات النفطية الروسية، زادت شحنات البلاد من الزيوت غير المكتملة من أوبك بمقدار 136 ألف برميل في اليوم لتصل إلى 190 ألف برميل في اليوم من عام 2021 إلى 2022، حيث أصبحت المملكة العربية السعودية والعراق مرة أخرى أكبر مصدرين.

كما قام العديد من الدول غير الأعضاء في أوبك ببيع المزيد من النفط غير المكتمل إلى الولايات المتحدة، حيث زادت صادرات كندا من النفط غير المكتمل بمقدار 15000 برميل في اليوم بينما ارتفعت صادرات البرازيل بمقدار 12000 برميل في اليوم، بشكل عام، صدرت الولايات المتحدة 517000 برميل في اليوم من المنتجات النفطية غير المكتملة في عام 2022، بانخفاض قدره 42000 برميل في اليوم عن العام السابق، بحسب أويل برايس.

لكن، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن صادرات المنتجات النفطية الأميركية ارتفعت أيضًا العام الماضي بعد أن أصبحت البلاد مورد الطاقة كملاذ أخير بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث تجاوز إجمالي شحنات النفط 11 مليون برميل يوميًا. على وجه الخصوص، ظلت الشهية للديزل الأميركي مرتفعة في أوروبا وأميركا اللاتينية، بينما لعبت قفزة الصادرات في جميع المجالات دورًا في استنزاف المخزونات في الولايات المتحدة ورفع الأسعار.

ولا يزال الطلب على النفط الأميركي قويًا في العام الحالي، إذ سجلت صادرات النفط الأميركية إلى أوروبا مستوى قياسيًا بلغ 2.1 مليون برميل يوميًا في مارس بفضل انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات. ومع ذلك، فقد ساعد الطلب على الصادرات في رفع أسعار أعلى درجات الخام الأميركي، على سبيل المثال، اكتسب متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط ميدلاند ما يقرب من 50 ٪ مقارنة بالربع السابق بينما اكتسب خام غرب تكساس الوسيط في شرق هيوستن نحو 30 ٪. وقال مات سميث المحلل في شركة كبلر إن الصادرات الأميركية ستظل قوية في الأشهر المقبلة طالما ظل انتشار خام برنت وغرب تكساس الوسيط واسعًا

صادرات النفط الأميركية لأوروبا تسجل مستوى قياسيًا في مارس

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

سجلت صادرات النفط الخام الأميركية إلى أوروبا مستوى قياسيًا في مارس، بسبب خصم كبير من خام غرب تكساس الوسيط مقابل خام برنت في يناير، مما دفع إلى العديد من الصفقات الفورية للخام الأميركي الأرخص ثمناً، وشحنت الولايات المتحدة حتى الآن في مارس، 2.1 مليون برميل يوميًا في المتوسط من النفط الخام إلى أوروبا.وفي يناير، اتسع خصم خام غرب تكساس الوسيط إلى المعيار الدولي، برنت، إلى أكثر من 7 دولارات للبرميل في نهاية الشهر، حيث عالجت مصافي التكرير الأميركية كميات أقل من الخام بعد عاصفة الشتاء، إليوت في نهاية الشهر الذي أغلق ديسمبر مصافي التكرير على ساحل الخليج الأميركي لعدة أيام، في نهاية ديسمبر 2022، تم إغلاق ما يصل إلى 1.5 مليون برميل يوميًا من طاقة التكرير لساحل الخليج الأميركي بسبب درجات الحرارة المنخفضة.

تم إغلاق المصافي التي تديرها موتيفا، وماراثون وتوتال خارج هيوستن. كما تعطلت العمليات في مصافي التكرير الأخرى في تكساس، التي تديرها إكسون موبيل و فاليرو، وليوندیل باسيل، بسبب عاصفة الشتاء الشديدة.ونتيجة لذلك، انخفض الطلب على الخام من مصافي التكرير الأميركية في يناير، عندما كان من المرجح أن تقلصت الشحنات التي وصلت إلى أوروبا في مارس، وقالت العديد من المصافي أيضًا إنها ستدخل فترات أطول للصيانة المجدولة، مما يقلل الطلب المحلي على الخام الأميركي.حذرت شركات النفط الكبرى وشركات التكرير المستقلة على حد سواء من فترة صيانة ثقيلة في الولايات المتحدة تبدأ العام، بالنسبة للعديد من مصافي التكرير، يمثل النصف الأول من عام 2023 فرصة للتعويض عن الصيانة الدورية التي تشتد الحاجة إليها، حيث أرجأت العديد من المصافي مشاريع الصيانة الأكبر في السنوات الأخيرة وسط الوباء وهوامش قياسية. شهدت بعض الدرجات الأميركية ارتفاعًا في أسعارها، بسبب ارتفاع الطلب على الصادرات، على سبيل المثال، قفز سعر خام غرب تكساس الوسيط بميدلاند بنسبة 50 ٪ تقريبًا حتى الآن في عام 2023 مقارنةً بالربع الرابع من عام 2022، بينما ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط في شرق هيوستن بنحو 30 ٪.

فـي وقـت، اتجهـت صـادرات الخـام الأميركية إلى الصين في مارس إلى أعلى مسـتوياتها فـي ما يقرب من عامين ونصف العام، وقالت المحللة تينا تنغ من سي ام سي ماركيت: إن انتعاش الطلب في الصين سيكون إيجابيًا بالنسبة لأسعار النفط إذا أظهرت البيانات القادمة انتعاشًا جيدًا لاقتصاد البلاد.وقال محللو ايه ان زد في مذكرة للعملاء: «إن حركة المرور على الطرق والسفر الجوي في الصين تنمو بقوة في حين ظهرت بوادر تحسن في الاقتصادات المتقدمة»، ومع ذلك، لا تزال مخاطر العدوى بين البنوك تبقي المستثمرين على حافة الهاوية، مما يحد من شـهيتهم للأصول مثل السـلع، حيث يخشـون أن يؤدي المزيد من الهروب إلـى ركـود عالمي وخفض الطلب على النفط.وقالت تنغ «الاضطراب المصرفي الأخير قد يسـتمر في إلقاء العبء على توقعات الطلب، هذه القضايا المتعلقة بالتضخم، ورفع البنك المركزي لأسعار الفائدة، والثقة في الأنظمة المالية لا يمكن تسويتها بسرعة».

وقال مسؤول أميركي إن روسيا لا تجني ثمار ارتفاع تكاليف بعض شحنات النفط الخام الأخيرة التي اشترتها مصافي التكرير في الهند بسـعر أعلى من سـقف الأسـعار الذي حددته دول في الغرب وأسـتراليا، وارتفعت بعـض شـحنات النفـط الخام منخفـض الكبريت أو الحلو الذي تشـتريه مصافي التكريـر الهندية فوق الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل الذي حددته مجموعة الدول السـبع والاتحاد الأوروبي وأسـتراليا، بسـبب ارتفاع الطلب، في حين أن معظم الشـحنات أقل من الحد الأقصى.

كانت الصين تشتري أيضًا الخام الروسي إيسبو من خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ بسعر أعلى من مستوى الحد الأقصى للسعر، يسعى بعض التجار المقيمين في دبي وشركات الطاقة الروسية غازبروم، وروسنفت إلى الحصول على مدفوعات بغير الدولار مقابل درجات معينة من النفط الروسي تم بيعها في الأسابيع الأخيرة فوق سقف الأسعار، وذلك وفقًا لمصادر السوق.وقال المسؤول الأميركي إن بعض المصافي الهندية دفعت مؤخرًا ما يزيد على الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي لأن تكاليف الشحن والتأمين ارتفعت مع انتقال النفط لمسافات أبعد إلى الأسواق في آسيا، بدلاً من أوروبا، التي حظرت معظم الشحنات الروسية المنقولة بحراً. في وقت، أصبحت روسيا أكبر مورد منفرد للخام إلى الهند خلال العام الماضي، حيث استغلت ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم النفط الروسي المخفض المحظور في الغرب، تعمل روسيا على إعادة توجيه معظم صادراتها من النفط الخام إلى الصين والهند منذ أن أعلن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول السـبع عن خطط لحظر واردات النفط المنقولة بحراً من روسـيا وتحديد سـقف لسـعر الخام إذا كان سـيتم شحنه إلى دول ثالثة باستخدام ناقلات غربية وشركات التأمين.

الرابط الخليجي فرصة لإنشاء محطات مشتركة للكهرباء والطاقة

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

عقدت هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاجتماع الثالث والعشرون للجمعية العامة العادية أمس (الأحد) بدولة قطر.

وصادقت الجمعية خلال اجتماعها برئاسة رئيس المجلس الدكتور نايف العبادي، مستشار وزير الطاقة لشؤون الكهرباء بالمملكة العربية السعودية، وبحضور ممثلي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست المساهمين في الهيئة، وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للهيئة المهندس أحمد الإبراهيم، على تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية المدققة للهيئة كما في 31 /12 /2022م، وتعيين مكتب لمراجعة الحساب الختامي للهيئة للعام 2023م. وأكد الدكتور نايف العبادي، أنه ومنذ عام 2009، أصبح مشروع الربط الكهربائي الخليجي، درع أمان لموثوقية تدفق الطاقة بين الدول الأعضاء، وجنبتها الانقطاعات غير المبرمجة، بنسبة 100٪، وأن مشروع الربط الكهربائي الخليجي يُعَدُّ من أهم مشروعات ربط البنية الأساسية التي أقرها قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وأفاد أن شبكة الربط الكهربائي الخليجي حققت وفورات اقتصادية لدول المجلس تصل إلى 3 مليارات دولار منذ التشغيل الكامل لمشروع الربط الكهربائي الخليجي وحتى الآن، منوهاً إلى أن الوفر الذي تحقق شمل وفراً في توفير تكلفة بناء محطات توليد جديدة، وبالتالي تخفيض مصاريف التشغيل والصيانة، وتقليل الانبعاثات الكربونية. من جانبه ذكر الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي المهندس أحمد الإبراهيم، أنه وفقاً لما تشهده دول مجلس التعاون الخليجي من توسع في الشبكات الداخلية والتغيرات الكبيرة في الأحمال الكهربائية وزيادة لتوليد الطاقة الكهربائية بالطرق الاعتيادية أو منظومة الطاقة المتجددة، ومدى الحاجة إلى توسعة شبكة الربط الكهربائي الخليجي، فقد قامت الهيئة بعدة دراسات فنية واقتصادية لتعزيز الرابط الكهربائي، والتي اسفرت عن إقرار تنفيذ ثلاثة مشروعات رئيسة هي توسعة الربط مع دولة الإمارات، ودولة الكويت، والربط المباشر مع سلطنة عمان، مؤكداً أن تلك التوسعة ستمكن الدول الخليجية من الحصول على دعم كهربائي أكبر خلال فترات الطوارئ، كما ستتيح للدول الخليجية أن تتاجر في الطاقة في أوقات توافر فرص تجارة الكهرباء.

وأضاف أن شبكة الربط الكهربائي الخليجي تعتبر فرصة لإنشاء محطات الطاقة المتجددة التي تعد من التوجهات الاستراتيجية لدول المجلس في تنويع مصادر الطاقة الكهربائية، كما أنها فرصة للشراكة في الاستثمار بين القطاع العام والقطاع الخاص ما يعزز أمن الطاقة في الخليج. وتم في الاجتماع الاعلان عن ترؤس سلطنة عُمان للدورة القادمة لمجلس إدارة الهيئة لمدة ثلاث سنوات، برئاسة محسن الحضرمي، وكيل وزارة الطاقة والمعادن بسلطنة عُمان، والمهندس يعقوب الكيومي، الرئيس التنفيذي للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بسلطنة عُمان نائباً للرئيس، ويأتي هذا الانتقال طبقاً للنظام الأساسي للهيئة الذي ينص على أن مجلس إدارة الهيئة يتكون من (12) عضواً، بحيث تعين كل دولة عضوين من مواطنيها ذوي الكفاءة، ويكون لمجلس الإدارة رئيس ونائب للرئيس، ويتناوب شغل هذين المنصبين ممثلو الدول الأعضاء حسب الترتيب الهجائي الأبجدية لأسماء دولهم، على أن يكون الرئيس ونائبه من دولة واحدة، وتكون مدة مجلس الإدارة ثلاث سنوات من تاريخ التعيين.

اتجاه هبوطي لأسعار النفط يقاومه تفاؤل باحتواء التوترات المصرفية وارتفاع المخزونات

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت الضغوط الهبوطية في التأثير في أسعار النفط الخام في ظل التوترات المصرفية وارتفاع المخزونات النفطية الأمريكية، حيث قد يساعد انخفاض أسعار النفط في تقليص الإمدادات خلال اجتماعات كبار المنتجين المقبلة، خاصة اجتماع لجنة المراقبة الإنتاجية الوزارية لتحالف «أوبك +» في نيسان (أبريل) المقبل.

ويقاوم الاتجاه الهبوطي للأسعار التفاؤل المتجدد بأن الأزمة المالية قد تم احتواؤها وتوقعات الإبقاء على تخفيضات الإنتاج القياسية لتحالف «أوبك +» ما يقلص من المعروض النفطي وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبي في العقود الآجلة للنفط خلال اليومين الماضيين.

ويقول لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن الارتفاع الحالي للعقود الآجلة يأتي بعد خسارتها ما يقرب من عشرة دولارات منذ 7 آذار (مارس) الجاري بسبب الأزمة المصرفية، حيث يعود الارتفاع إلى تصريحات وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين التي أكدت أن الإدارة ستتخذ إجراءات لمنع انهيار مزيد من البنوك.

وذكر المحللون أن هناك حاليا تفاؤلا بأن التوترات المصرفية ستخفت تداعياتها وأنه لن تحدث أزمات مالية أخرى في المرحلة الراهنة، كما تثق السوق النفطية بأن الطلب لن يتراجع وأن حدوث ركود عالمي حاد أصبح أمرا مستبعدا.

وأوضح مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة، أن الجهود الدولية التي بذلت حتى الآن لتفادي تداعيات الأزمة المصرفية كانت ناجحة وهو ما يعني استبعاد حدوث انهيارات في أسعار النفط وكل موارد الطاقة الأخرى، مشيرا إلى أن انخفاض الأسعار أدى إلى ظهور توقعات بتدخل تحالف «أوبك +» والإدارة الأمريكية لتوفير دعم ضد مزيد من الانخفاضات.

وأشار إلى أن التحالف يراقب حاليا وعن كثب تحركات الأسعار استعدادا لعقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة في 3 أبريل وهو من الاجتماعات المهمة والمؤثرة بشكل كبير في السوق، خاصة أن بعض الدوائر الاقتصادية تتوقع التوصية بإجراء تخفيضات إنتاجية أوسع لدعم أسعار النفط الخام بعد تراجعاتها الحادة الراهنة. من جانبه، قال سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون النفط والمصارف

إن كثيرا من دول أوبك تواجه صعوبات في زيادة الإنتاج بسبب مشكلات إنتاجية وتشغيلية، ما جعل الإنتاج أقل من حصتها الفعلية، كما أن الطاقة الاحتياطية لـ»أوبك» منخفضة نسبيا بالفعل وهو ما يضيف علاوة مخاطر على الأسعار، لافتا إلى توقعات صادرة عن «جلوبال ريسك مانجمنت» ترجح خفض إنتاج «أوبك» في الربع الثاني وانتقال السوق من الفائض إلى العجز، ما سيكون له تأثير إيجابي كبير في الأسعار.

ولفت إلى ترقب السوق لخطوة الإدارة الأمريكية المقبلة بشأن إعادة بناء محتمل في احتياطيات النفط الاستراتيجية، مشيرا إلى أن وزارة الطاقة أعلنت في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أنها ستعيد شراء النفط من أجل دعم احتياطي البترول الاستراتيجي وذلك عندما تنخفض أسعار خام غرب تكساس الوسيط إلى نطاق نحو 67 دولارا - 72 دولارا للبرميل بهدف إعادة شراء ما يصل إلى ثلاثة ملايين برميل من الخام، لكن لم يتم حسم هذه الخطوة بعد.

من ناحيته، ذكر جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، أن معظم التوقعات تصب في مصلحة نمو إنتاج النفط الخام الأمريكي هذا العام، لكن في الأغلب فإن انخفاض الأسعار الأخير قد يقلل من وتيرة هذا النمو، مشيرا إلى وجود دلائل على أن الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري بدأ في التباطؤ، لافتا إلى تقديرات صادرة عن «جولدمان ساكس» ترجح أن منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة قد يسحبون منصات الحفر بسبب انخفاض الأسعار الأخير.

وأكد حدوث بعض التعافي في الأسعار في اليومين الماضيين، بينما استمرت الضغوط الهبوطية، معتبرا أن المخاوف من الانهيار المصرفي قد تراجعت إلى حد ما وربما تكون أسعار النفط مهيأة لعودة كبيرة، لكن السوق يحتاج إلى مزيد من التطمينات بشأن الأزمة المصرفية.

بدوره، قال أندريه ياني‌يف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة، إن خريطة موردي الطاقة تبدلت منذ وقوع الحرب في أوكرانيا، مبينا أنه قبل عام حظرت الولايات المتحدة استيراد عديد من منتجات الطاقة الروسية ولم تستورد سوى كميات محدودة من الخام الروسي قبل الحظر، بينما لعبت «أوبك» دورا كبيرا في ملء الفراغ الناجم عن هذا الحظر.

وأوضح أن الولايات المتحدة لم تكن قريبة من الاعتماد على سلع الطاقة الروسية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى إلا أنها لا تزال تستورد كمية كبيرة من النفط الخام والنفط والزيوت غير المكتملة، ما يجعل مهمة استبدال تلك الإمدادات في وقت قصير تحديا لشركات الطاقة، مشيرا إلى تمكن المنتجين والمصافي في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية من التدخل وملء الفراغ الذي خلفته إزالة النفط والغاز الروسيين.

وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط أمس، نحو 1 في المائة إلى أعلى مستوى لها منذ أسبوع، رغم ارتفاع أسبوعي مفاجئ في مخزونات الخام الأمريكية، في الوقت الذي انخفض فيه الدولار إلى أدنى مستوى له منذ ستة أسابيع. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 74 سنتا أو 1.0 في المائة إلى 76.06 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس.

وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 64 سنتا أو 0.9 في المائة إلى 70.31 دولار.

واتجه الخامان نحو تحقيق أعلى مستوى لهما عند الإغلاق منذ 14 مارس الجاري.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزونات الخام ارتفعت 1.1 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 17 مارس الجاري. وتوقع محللون استطلعت رويترز آراءهم تراجع المخزونات بنحو 1.6 مليون برميل.

لكن البيانات الرسمية أظهرت وجود زيادة أقل في المخزونات مقارنة بالبيانات التي أصدرها معهد البترول الأمريكي الثلاثاء والتي أظهرت ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة بنحو 3.3 مليون برميل.

وارتفعت مخزونات الخام الأمريكية خلال 12 أسبوعا من 13 أسبوعا الماضية، ما أدى إلى زيادة المخزونات إلى أعلى مستوياتها منذ أيار (مايو) 2021.

وتراجعت أسعار خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوياتها منذ 2021 وسط مخاوف من أن يؤدي اضطراب القطاع المصرفي إلى ركود عالمي وخفض الطلب على النفط.

وساعد انتشال بنك كريدي سويس من محنته في مطلع هذا الأسبوع على انتعاش أسعار النفط.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 73.96 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 70.77 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاض حاد سابق وأن السلة خسرت نحو ستة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 78.92 دولار للبرميل.

البنك الدولي يوافق على إطار شراكة مع مصر بـ7 مليارات دولار

الشرق الأوسط

أعلن البنك الدولي، أمس الأربعاء، أنه وافق على إطار شراكة استراتيجية جديدة مع مصر للسنوات المالية 2023 - 2027 لدعم التنمية الخضراء، تحصل مصر من خلاله على تمويل بقيمة 7 مليارات دولار. وقال البنك في بيان إن الإطار يتضمن تقديم مليار دولار سنويا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ونحو ملياري دولار خلال فترة الشراكة بأكملها من مؤسسة التمويل الدولية.

وأضاف أن البرنامج يهدف إلى دعم «جهود مصر لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تنمية خضراء قادرة على الصمود وشاملة للجميع».

وأقر مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، الذي يتألف من 25 مديراً تنفيذياً يمثلون الدول الأعضاء، مساء الثلاثاء بواشنطن، الاستراتيجية القطرية الجديدة للفترة من 2023 – 2027، التي تسعى إلى تحقيق أهدافها عبر ثلاث ركائز رئيسية: زيادة فرص العمل في القطاع الخاص وتحسينها من خلال تهيئة بيئة داعمة للاستثمارات يقودها القطاع الخاص، وخلق فرص عمل، فضلا عن السعي نحو تكافؤ الفرص أمام القطاع الخاص، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري من خلال مساندة تقديم خدمات صحية وتعليمية أفضل تشمل الجميع، فضلا عن برامج الحماية الاجتماعية الفعالة، وتحسين القدرة على الصمود في وجه الصدمات من خلال دعم إدارة الاقتصاد الكلي، وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

وقالت رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي ومحافظ مصر لدى مجموعة البنك الدولي إن الإطار يؤسس «لمرحلة جديدة من التعاون الإنمائي والعمل المشترك». وأضافت: «سيتم العمل على مدار السنوات الخمس المقبلة على تحفيز دور القطاع الخاص في التنمية لخلق المزيد من فرص العمل وتهيئة بيئة الاستثمار، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز العمل المناخي».

وأكدت الوزيرة، أهمية محور القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل وتهيئة بيئة الاستثمار ضمن الاستراتيجية القطرية الجديدة، وستعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التابعتان للبنك الدولي، على تحفيز دور القطاع الخاص وإتاحة الاستثمارات والتمويلات التنموية والدعم الفني والاستشارات التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص في مصر

وذلك اتساقاً مع ما تقوم به الحكومة من جهود لتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في التنمية، موضحة أن وزارة التعاون الدولي تحرص في كل الاستراتيجيات المشتركة مع شركاء التنمية على تضمين محور مشاركة القطاع الخاص من أجل التوسع في الآليات التمويلية والدعم الفني الموجه لمختلف الشركات.

وذكر بيان البنك الدولي، أن الاستراتيجية الجديدة «تتسق مع استراتيجية الحكومة المصرية للتنمية المستدامة، ورؤية مصر 2030، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050».

رئيس كوب 28: نحتاج إلى مضاعفة حجم تمويل التكيّف مع المناخ بحلول 2025

الطاقة

أكد وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي، الرئيس المعيَّن لقمّة المناخ كوب 28، سلطان الجابر، أن العالم لديه فرصة محدودة لإجراء تحول جذري في منظومة العمل المناخي بأكملها.

وقال خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري في كوبنهاغن: «إذا قمنا باستثمارات ذكية، سنكون قادرين على بناء مسار للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام يحمي المناخ، بالتزامن مع دعم التقدم الاقتصادي».

وشدد رئيس كوب 28 على أهمية التمويل بصفته عامل النجاح الحاسم في جميع ركائز العمل المناخي، قائلًا: «نحتاج إلى مضاعفة تمويل التكيّف بحلول عام 2025، وتحقيق نتيجة فعالة في موضوع الخسائر والأضرار العام الجاري عبر توصيات واضحة من اللجنة الانتقالية المعنية بصندوق معالجة الخسائر والأضرار وترتيبات التمويل».

تمويل العمل المناخي

أكد رئيس قمة المناخ كوب 28 سلطان الجابر ضرورة التواصل مع جميع منصات العمل المناخي للتأكد من التفعيل الكامل لصندوق معالجة الأضرار والخسائر بحلول قمة المناخ كوب 28.

وأكد ضرورة أن يكون التمويل المخصص لمعالجة الخسائر والأضرار موثوقًا، وأن يركّز على احتياجات الدول الأكثر تعرضًا لتداعيات تغير المناخ، لافتًا إلى وجود آراء كثيرة استمع إليها ترى ضرورة تطوير أداء المؤسسات المالية الدولية لإتاحة المزيد من التمويل بتكلفة منخفضة وشروط ميسَّرة.

وشدد الجابر على ضرورة الانتقال من وضع الأهداف إلى تنفيذها، قائلًا: «لقد حددنا العديد من الثغرات والتحديات، وناقشنا كيفية تحويلها إلى حلول وفرص، وعلينا كذلك تكثيف العمل لتحويل الطموح إلى واقع ملموس، والانتقال من مرحلة مناقشة الحلول إلى تنفيذها».

قمة المناخ كوب 28

أوضح الجابر أن بلاده تركّز على دعم العمل المناخي العالمي لتحقيق تقدّم جذري ونقلة ونوعية تسهم في ضمان خروج قمة المناخ كوب 28 بنتائج عملية تحتوي الجميع.

ودعا الجابر، خلال مؤتمر الوزاري بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن، الذي شارك في ترؤسه مع وزير الخارجية المصري رئيس قمة المناخ كوب 27 سامح شكري، الوزراء والمسؤولين المعنيين بملف المناخ من مختلف أنحاء العالم إلى التكاتف وتوحيد الجهود لتحقيق النتائج المرجوة.

ويعدّ اجتماع كوبنهاغن أول لقاء سياسي رسمي للوزراء والمسؤولين المعنيين بالعمل المناخي من جميع أنحاء العالم منذ قمة المناخ كوب 27.

وخلال فعاليات المؤتمر -الذي امتدّ يومين، واستضافته الحكومة الدنماركية- عقَد الجابر سلسلة من اللقاءات الثنائية سعيًا لحشد التأييد لجدول أعمال قمة المناخ كوب 28 الهادفة إلى التركيز على النتائج العملية واحتواء الجميع.

كما دعا الحضور من كبار المسؤولين إلى تحقيق تقدّم جذري ونقلة نوعية في العمل المناخي؛ للحفاظ على هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة كوكب الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية. شارك في المؤتمر مجموعة من الوزراء المعنيين بالمناخ وكبار ممثلي الحكومات من الدول المتقدمة والنامية، بما في ذلك فرنسا واليابان وجزر المالديف وساموا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، والعديد غيرها، إلى جانب كلٍ من الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيمون ستيل، والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العمل المناخي سيلوين هارت

نتائج كوب 27

خلال المؤتمر، قام سلطان الجابر مع سامح شكري، ووزير التعاون الإنمائي وسياسة المناخ العالمية الدنماركي دان يورغنسن ، بالتركيز على متابعة نتائج ومخرجات قمة المناخ كوب 27، وتمهيد الطريق لنجاح قمة المناخ كوب 28 التي تستضيفها الإمارات في وقت لاحق من العام الجاري

وأشار الجابر إلى اقتراب إجراء الحصيلة العالمية لتقييم التقدم المحرَز في تنفيذ أهداف اتفاق باريس ضمن قمة المناخ كوب 28، داعيًا الحضور من الوزراء وقادة العمل المناخي إلى اتخاذ إجراءات عبر مجموعة من المجالات الرئيسة؛ حتى يمكن تحقيق هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة كوكب الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية.

وقال، إن التقرير التجميعي للتقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي صدر مؤخرًا، سلّط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجهنا، وضرورة تصحيح المسار من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس، كما أنه حدد العديد من الفرص والحلول المتاحة لخفض الانبعاثات وتعزيز المرونة المناخية.

وأكد الحاجة إلى تسريع مسارات الحياد الكربوني، موضحًا نهج الإمارات لتحقيق الهدف الحاسم، وقال: «نعمل على تسريع مسارات الحياد الكربوني من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والخالية من الانبعاثات، بالتزامن مع خفض انبعاثات منظومة الطاقة الحالية، والاستثمار في تقنيات التخفيف الجديدة التي ثبتت فاعليتها».

لؤي الخطيب: الاتفاق السعودي الإيراني يحتاج إلى ضمانات.. وطهران تعاني أزمة طاقة

أحمد بدر

الطاقة

قال الخبير الدولي في شؤون الطاقة، وزير الكهرباء العراقي الأسبق الدكتور لؤي الخطيب، إن الجميع ينظرون إلى الاتفاق السعودي الإيراني في الوقت الحالي بعين التفاؤل، ولكن بحذر.

جاء ذلك ردًا على سؤال تلقاه الخطيب، خلال مشاركته في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة» ضيفًا على مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، التي جاءت بعنوان «دور النفط في غزو العراق ومفاجآت أميركية لمستقبل أسواق الطاقة».

وأوضح الخطيب أن الاتفاق السعودي الإيراني يُعد مبشرًا بالنسبة إلى الكثيرين، ولكن هناك حالة من الحذر، تعود إلى ما يحمله التاريخ لهذه العلاقات المتوترة بين البلدين، مضيفًا: «ما نأمله أن ينعكس هذا الصلح بالإيجاب على كل البلدان».

وتابع: «المنطقة والعالم بصورة عامة لا يتحملان أي صدمات كبرى أخرى، خاصة عندما تكون هذه التحديات بين بلدين مهمين ومنتجين للنفط، وهما المملكة العربية السعودية وإيران، خاصة أن العالم يحتاج إلى ضمان أمن الطاقة».

ضمانات الاتفاق السعودي الإيراني

قال الخبير الدولي في شؤون الطاقة الدكتور لؤي الخطيب، إن الاتفاق السعودي الإيراني سيأتي بشروطه، إذ إن الضامن الأساسي لهذا الاتفاق سيكون استتباب الأمن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومنع التدخل والمغامرات في بلدان المنطقة.

وأوضح لؤي الخطيب، أن ضمان أمن المنطقة يُعد أولوية فيما يتعلق بضمانات الاتفاق السعودي الإيراني، لا سيما أن المنطقة تمتلك نحو 45٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية، لذلك فإن الأمر يتجاوز كونه حل مشكلة إقليمية إلى حل أزمة عالمية، لضمان أمن الطاقة وحماية الاقتصاد العالمي.

وأضاف: «العالم يمر بتحديات مالية مواكبة لتحديات الطاقة، لذلك فهو قد يحتاج إلى مستوى جديد من الاتفاقات قبل عام 2030، لضمان استقرار الوضع الاقتصادي، واستقرار العملات وأمور أخرى».

ومن ثم -وفق الدكتور لؤي الخطيب- فإن أمن الطاقة هو العمود الفقري لكل هذه التغيرات والتطورات التي تشهدها المنطقة، وكل من السعودية وإيران تملكان احتياطيات ومصادر يجب أن تكون في مأمن ومعزل عن جميع الصراعات والتحديات.

وتابع: «أنا متفائل بشأن الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، لأن الجميع جربوا التحديات السياسية في السابق، والآن نأمل أن يقود هذا التصالح بين البلدين المنطقة إلى أن تصبح أكثر استقرارًا، لذلك قلت إن هناك تفاؤلًا بحذر».

الإيرانيون يواجهون صعوبات

ردًا على سؤال آخر يتعلق بعقد الكهرباء بين العراق وإيران، قال الوزير الأسبق الدكتور لؤي الخطيب، إن الإيرانيين يواجهون صعوبات في توفير متطلبات الطاقة الداخلية على مستوى الكهرباء والغاز في فصل الشتاء. لذلك -وفق الخطيب- فهم يطالبون الجانب العراقي بضرورة تطوير مصادر الطاقة لديها، لأن إيران تواجه بالفعل أوقاتًا تجد فيها صعوبة في تلبية الطلب المحلي على الكهرباء والغاز، خاصة أنها لديها الأزمة نفسها التي تواجهها حكومة بغداد، وهي الدعم. وأوضح -خلال مشاركته في حلقة برنامج «أنسيّات الطاقة» على مساحات تويتر- أن الدعم في إيران يُعد مسألة سياسية، لأن هناك التزامات تاريخية ثابتة توجب أن تكون الطاقة رخيصة جدًا هناك بالنسبة إلى المستهلكين، لذلك فإن الحكومة الإيرانية ملتزمة أمام شعبها في هذا المجال. وتابع: «لكن بالنسبة إلى العراق، كيف يلبي احتياجاته، فحتى إذا استثمر مجمل الطاقة الإنتاجية، حال وصولها إلى 10 ملايين برميل نفط يوميًا، واستثمرت الدولة كل الغاز المصاحب، فسيحتاج العراق إلى نحو 800 مليون قدم مكعبة قياسية إضافية لتلبية الطلب على الاستهلاك الداخلي».

وأضاف: «الاستيراد سيظل واجبًا على الدولة، لا سيما أنه لا توجد ضرورة أن تكون هناك موارد طبيعية لدى أي بلد لكي يوفر الكهرباء لشعبه، فدول أوروبا مثلًا لا تملك نفطًا وغازًا، ولكنها لديها كهرباء على مدار الـ24 ساعة، فهي بالنهاية سلعة يستوردونها ضمن معادلة اقتصادية».

مندوبون: «أوبك+» ستلتزم على الأرجح بخفض إنتاج النفط رغم تراجع الأسعار

العربية

قال ثلاثة مندوبين عن دول في تكتل «أوبك+» لرويترز، إن من المرجح أن يلتزم التكتل باتفاقه بشأن خفض الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميا حتى نهاية العام حتى بعد أن أدت أزمة مصرفية إلى انخفاض أسعار الخام.

ووصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في 15 شهرا يوم الاثنين مدفوعة بالأزمة المصرفية التي أعقبت انهيار بنكين أمريكيين وأدت إلى أن يقوم أكبر بنك في سويسرا (يو.بي.إس) بإنقاذ بنك «كريدي سويس».

وجرى تداول خام برنت حول 75 دولارا للبرميل صباح اليوم الأربعاء.

واتفقت «أوبك+»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء آخرين بقيادة روسيا، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي على خفض الإنتاج بشكل كبير بمقدار مليوني برميل يوميا اعتبارا من نوفمبر/تشرين الثاني حتى نهاية 2023 على الرغم من مطالبة مستهلكين كبار بزيادة الإنتاج.

وساعد هذا القرار في دفع سعر خام برنت إلى ما يقرب من 100 دولار للبرميل، لكن الأسعار تعرضت لضغوط منذ ذلك الحين إذ هدد ارتفاع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم المتصاعد بعرقلة نمو الطلب على النفط.

ويمثل انخفاض أسعار النفط مشكلة لمعظم أعضاء المجموعة لأن اقتصاداتها تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط.

تاجر يطالب «جمرك جدة» بتعويضه 165 مليوناً.. المحكمة تفصل

عدنان الشبراوي - جدة

عكاظ

علمت «عكاظ» أن المحكمة الإدارية بجدة أصدرت حكماً بشأن مطالبة تقدم بها رجل أعمال سعودي (تاجر) لتعويضه بـ165 مليوناً في دعواه ضد جمرك ميناء جدة، وصادقت محكمة الاستئناف الإدارية على الحكم وبات قطعياً.

وبحسب الوقائع (إطلعت عليها عكاظ)، فإن رجل الأعمال يملك مصانع لإعادة تكرير الزيوت ورفع دعواه أمام المحكمة الإدارية في ديوان المظالم يتهم فيها الجمرك بمخالفة الأنظمة والتعليمات بسبب بيعها شحنات من الزيوت في مزاد علني رغم أنها كانت معدة للتصدير ما تسبب له في أضرار مادية ومعنوية، مطالباً بإلزام جمرك ميناء جدة بتعويضه عن الأضرار المادية والمعنوية والأرباح الماضية وأتعاب المحاماة. في المقابل، قدم ممثل جمرك ميناء جدة الإسلامي مذكرة أفاد فيها بأن الدعوى ليست من اختصاص محاكم ديوان المظالم ولائياً كونها من اختصاص المحاكم الجمركية وفقاً لنظام الجمارك الموحد، وطلبت المحكمة الرد على موضوع الدعوى وأجاب ممثل الجمرك أن المدعي كان بصدد تصدير مشتقات نفطية للخارج وكانت خاضعة لموافقة وزارة البترول وشركة أرامكو ولم يتقيد باشتراطات الفسخ في ما يتعلق بنسبة الوميض والإشعال وتحفّظ الجمرك على الشحنات واتخذت الإجراءات النظامية لسحب الشحنات وبيعها في المزاد العلني طبقاً للنظام بعد إبلاغ المصنع المنتج بالإجراء، وختم ممثل جمرك ميناء جدة مذكرته بطلب الحكم برفض الدعوى لانتفاء الخطأ.

وفي جلسة أخرى، قدم الممثل القانوني للمصنع مذكرة تمسك فيها بمخالفة الجمرك للنظام لعدم سحبه ثلاث عينات من كل شحنة لإرسالها لمختبر مخصص لتقديم المعلومات الفنية حول الشحنة محل التصدير، متمسكاً بطلب تعويضه عن الشحنات المباعة في المزاد العلني واعتبار مصادرة الشحنة حدثت دون سند من النظام.

واطلعت المحكمة على التقارير الفنية والمخبرية وتقارير فحص الشحنات محل التصدير ودفوع طرفي النزاع، كما اطلعت على تعاميم وزارة البترول والاشتراطات والمتطلبات اللازمة لتصدير المنتجات النفطية إلى الخارج، وخلصت المحكمة إلى أن المصنع لم يلتزم بشروط تصدير المواد النفطية إلى الخارج وفقاً لجدول اشتراطات تصدير الزيت الصادرة عن وزارة البترول، وأوضحت المحكمة: «لو المصنع التزم باشتراطات التصريح بتصدير المشتقات النفطية لما اضطر جمرك ميناء جدة لإيقاف الشحنات وبيعها في المزاد العلني»، وهو السبب الذي اعتبرته المحكمة كافياً لقرار الجمرك.

متى تباع البضائع المحجوزة؟

أكدت المحكمة أن جمرك ميناء جدة اتخذ الإجراءات النظامية التي تنص على أن لها أن تبيع البضائع المحجوزة القابلة للتلف أو النقص أو التسرب إن كانت في حالة من شأنها أن تؤثر على سلامة البضائع الأخرى والمنشآت الموجودة فيها، كما بيّنت أن نظام الجمارك نص على أن لا تتحمّل الإدارة أي مسؤولية عن العطل أو الضرر الذي يلحق بالبضائع التي تقوم ببيعها إلا إذا ثبت أنها ارتكبت خطأً بيّناً في إجراء عملية البيع، ما يتبيّن للمحكمة انتفاء ركن الخطأ وعدم ثبوت أركان المسؤولية التقصيرية الموجبة للتعويض وتنتهي معه المحكمة إلى أن دعوى الشاكي باعتباره مالك المصنع قائمة على سند غير صحيح من الشرع أو النظام، وعليه حكمت برفض دعوى التعويض المالي ضد جمرك ميناء جدة ليكتسب الحكم القطعية في وقت لاحق.

سابك: تشغيل مجمع البولي كربونات بالصين

البلاد

أعلنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك"، بدء مرحلة التشغيل التجاري للمشروع المشترك مناصفة مع "ساينوبيك" لإنتاج البولي كربونات في الصين، بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 260 ألف طن.

وبحسب بيان للشركة على "تداول"، من المتوقع أن يبدأ الأثر المالي على نتائج الشركة خلال الربع الأول لعام 2023م. وسبق أن وضعت "سابك" حجر الأساس لإقامة مجمع صناعي لإنتاج البولي كربونات في مجمع شركة (ساينوبيك سابك تيانجين للبتروكيماويات المحدودة) في مقاطعة تيانجين بالصين مشاركة مع الشركة الصينية للبترول والكيماويات – ساينوبيك في أبريل 2012م.

الشاكر: التغيرات المناخية واقع نعايشه والحل «بالتأقلم المناخي»

الجزيرة

أوضح محمد الشاكر مؤسس «طقس العرب» و«ميتيوويذر»، المجموعة العربية في التقنية المناخية بأن دول الخليج العربي والمملكة من أكثر المناطق تأثراً بالتغييرات المناخية التي تأتي في صور مُختلفة، وذلك في قمة «تيد بالعربي» التي استضافتها مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع في مركز قطر الوطني للمؤتمرات لعرض الأفكار العربية المبتكرة والملهمة وسط حضور كبير من مختلف الدول العربية، وجاءت مشاركة الشاكر بصفته الرئيس التنفيذي للمجموعة العربية الرائدة في التقنية المناخية بعد اختياره كأحد أصحاب الأفكار الملهمة في الوطن العربي والمتمثلة في ابتكار برمجيات ذكاء اصطناعي عربية تُستخدم في مواجهة التغيرات المناخية ضمن مختلف دول العالم، وخصوصاً في المملكة العربية السعودية وبقية دول المنطقة العربية، وتناول الشاكر شرحاً تفصيلياً حول البرمجيات المُبتكرة في مجال الذكاء الاصطناعي والتي تعمل كأنظمة إنذار مناخية مُبكر ذكية، والتي لها دور رئيس في مواجهة التغييرات المناخية في مختلف الدول، عبر تمكين التخطيط المُبكر ودعم اتخاذ القرارات وتسهيل خطط الاستجابة للأزمات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الخسائر البشرية والمادية، وأضاف بأن المملكة العربية السعودية وكافة دول منطقة الخليج والوطن العربي من أكثر المناطق تأثراً، وقد ازدادت بشكل ملموس مؤخراً، على غرار السيول القوية، وموجات الأمطار الغزيرة، وازدياد حِدّة العواصف الرملية والترابية وغيرها، الأمر الذي يستدعي وبصورة ملحة ابتكار حلول تكنولوجية مناخية ذكية تُسهم في تعزيز السلامة المناخية عبر زيادة قدرة الحكومات والمؤسسات المختلفة على ما يُسمى بـ«التأقلم المناخي»، خصوصاً مع إطلاق السعودية مؤخراً مبادرات مناخية مثل المبادرات الخضراء في السعودية والشرق الأوسط، ونوه الشاكر في معرض حديثه في قمة TED بالعربي معنى مصطلح «التأقلم المناخي» والذي يُعتبر مُصطلحاً جديداً، وهو عبارة عن قدرة الأفراد، والمؤسسات، والحكومات، والمُجتمعات على التعامل مع حالات الطقس القاسية والمناخية الجديدة عبر أنظمة إنذار مُبكر تُتيح التخطيط واتخاذ القرارات مُبكراً وتُسهم في تقليل الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن هذه الأحداث.

وأضاف الشاكر «في الوقت الذي أصبحت فيه التغيرات المناخية واقعاً نعايشه، أصبح هناك حاجة مُلحة للحل الفوري، والحل الفوري يُسمى بالتأقلم المناخي»، واستعرض الشاكر أنظمة الانذار المُبكر المُبتكرة من قبل مجموعة طقس العرب وميتيوويذر المُطورة في الوطن العربي، والذي يُعتبر بعض منها الأول من نوعه في العالم، والتي بُرمجت لقطاعات عِدّة مثل الحكومات، والملاحة، والزراعة، وديمومة سلاسل الانتاج وغيرها، وتُستخدم هذه البرمجيات بشكل واسع في دول الخليج وبخاصة في المملكة العربية السعودية، وتسعى الشركة إلى تطبيقها في معظم دول العالم، واختتم الشاكر حديثه لابد من التحرك السريع في هذا المجال وفي مجال الحفاظ على البيئة والطبيعة وعمارة الأرض.

شكراً